مجلس النواب في اجتماعه أمس

التوجيه بالانتهاء من مرحلة الأجور الثالثة نهاية مارس وتنفيذ العلاوات من يوليو

صنعاء/ سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إدراج مشروع قانون بإلغاء المادة الخامسة من القانون رقم (26) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته في جدول أعماله .

وقد نص مشروع القانون على أن «تلغى المادة الخامسة من القانون رقم (26) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته والتي كان نصها (استثناء من أحكام الفقرة (أ) من المادة (12) من القانون.. تعتبر جداول الناخبين وقت صدور هذا القانون هي الجداول النهائية التي يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية في 2011م)».

كما نص مشروع القانون في الفقرة (ب) على أن تباشر اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بعد صدور هذا القانون الإجراءات التنفيذية لإجراء عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين.

اعتماد تنفيذ حالات الرعاية الاجتماعية ابتداء من النصف الثاني من العام الحالي

واستمع المجلس إلى المذكرة الإيضاحية المقدمة من الحكومة بشأن مشروع القانون سالف الذكر التي تلاها وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني وبينت الحكومة فيها : أنه تنفيذاً لمبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية والتي أعلنها في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بتاريخ 29 صفر1432هـ الموافق 2 فبراير2011م والمتعلقة بإجراء عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين قبل إجراء الانتخابات النيابية2011م والتي جاءت تأكيداً من فخامته بأن حق الانتخابات هو حق كفله الدستور والقانون للمواطنين ، وأن حرمان الناس من هذا الحق لا يتفق وتوجهات القيادة السياسية الرامية إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإتاحة المجال لأكبر قدر من المواطنين الذين توافرت فيهم الشروط القانونية لتسجيل أنفسهم في جداول الناخبين من ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب والترشح.

وأشارت الحكومة في مذكرتها الإيضاحية إلى أن المادة الخامسة من القانون رقم (26) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته قد اعتبرت جداول الناخبين الحالية جداول نهائية يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية 2011م دون حاجة إلى القيام بعملية مراجعة وتعديل لجداول الناخبين فإن الأمر يقتضي في إطار الإجراءات التنفيذية لمبادرة فخامة الأخ الرئيس المشار إليها وللأسباب المذكورة آنفا أن يتم إعداد مشروع تعديل لقانون الانتخابات يتيح إجراء عملية مراجعة وتعديل لجداول الناخبين قبل الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها هذا العام.

وأعربت الحكومة عن أملها في موافقة مجلس النواب على مشروع التعديل طبقاً للدستور وبصورة عاجلة نظراً لأهميته.

وفي ضوء ذلك أجرى المجلس نقاشاً عاماً حول مشروع القانون من حيث المبدأ .. مؤكداً أهمية الحيثيات والمبررات التي تناولتها مذكرة الحكومة واعتبارها منسجمة مع مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

وقد أقر المجلس إحالة مشروع القانون مع مذكرته الإيضاحية إلى اللجنة المختصة لدراسته وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في لائحته الداخلية وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس في جلسة أخرى.

إلى ذلك أقر مجلس النواب توجيه عدد من التوصيات إلى الحكومة بشأن آلية تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية حول استيعاب نسبة من الوظائف لخريجي الجامعات في العام 2011م، واعتماد حالات جديدة للرعاية الاجتماعية ومستوى تنفيذ المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات وتنفيذ العلاوات السنوية ، وذلك بعد مناقشته لتقرير لجنة القوى العاملة بهذا الشأن، وفي ضوء اجتماع اللجنة مع الجانب الحكومي المختص وبناءً على ملاحظات ومقترحات مجلس النواب في جلسة سابقة وإغنائه لتلك الملاحظات في هذه الجلسة وعلى إثر إلتزام الجانب الحكومي بتلك التوصيات.

وتتمثل تلك التوصيات بالأتي :

1 - الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة للأجور بنهاية شهر مارس 2011م في جميع وحدات الخدمة العامة والمتقاعدين.

2 - البدء بتنفيذ العلاوات السنوية ابتداءً من شهر يوليو 2011م لجميع موظفي الدولة والمؤسسة العسكرية والأمنية.

3 - إعداد قرارات بمعايير وآليات تنفيذ التوظيف الجديد لمخرجات التعليم نهاية شهر مارس 2011م وفتح باب التسجيل خلال شهر ابريل 2011م وبدء تنفيذ التوظيف بداية النصف الثاني من العام 2011م مع نشر أسماء المسجلين ومعايير وآليات العمل في الصحف الرسمية.

4 - اعتماد تنفيذ حالات الرعاية الاجتماعية ابتداء من النصف الثاني من العام 2011م بأثر رجعي من شهر فبراير وإجراء نزول ميداني للجان للمراجعة خلال شهري مارس وابريل بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظات والمديريات.

5 - تقديم قانون فتح اعتماد إضافي للمبالغ التي سيتم إنفاقها على هذه البرامج بداية النصف الثاني من عام 2011م .

6 - إجراء تدوير وظيفي لقيادات فروع وزارتي الخدمة المدنية والمالية خلال شهري مارس وابريل 2011م بما في ذلك فروع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظات والإدارات العامة المعنية بالمالية والخدمة المدنية طبقاً لقانون التدوير الوظيفي.

7 - إجراء مراجعة لقضايا العاملين بالقطاع الخاص ومدى التزام القطاع الخاص بمعايير قانون العمل وقانون الأجور والمرتبات وموافاة المجلس بما تم خلال نهاية شهر يوليو 2011م .

8 - الانتهاء من دراسة أوضاع المتعاقدين في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بالمراكز والفروع بالمحافظات خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

9 - الانتهاء من إكمال تنفيذ البصمة على بقية الوحدات العسكرية والأمنية بمن فيهم منتسبو الأمن السياسي والأمن القومي ورفع تقرير إلى المجلس بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

10 - منح منتسبي الشعبة البرية بالقوات المسلحة والموظفين بالمنظمات الجماهيرية الزيادة بالأجور والمرتبات للمراحل الثلاث.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة وأقره وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد ووكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات طه الهمداني وعدد من المسئولين المعنيين في وزارات المالية والخدمة المدنية والتأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل وصندوق الرعاية الاجتماعية.

اللجنة الوزارية برئاسة د. مجور تواصل الحوار مع ممثلي الشباب المعتصمين

رئيس الوزراء في كلمته أمام ممثلي الشباب المعتصمين يؤكد :

تثبيت المتعاقدين وإشراك الشباب في اللجان الخاصة بالتوظيف في الوزارات والمحافظات

الحكومة تسعى إلى تطوير النظام السياسي والانتخابي

صنعاء/ سبأ:

واصلت اللجنة الوزارية المكلفة من فخامة رئيس الجمهورية بالحوار مع الشباب برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، أمس حواراتها مع ممثلي الشباب، بمن فيهم المعتصمون أمام بوابة جامعة صنعاء.

وكرس لقاء أمس لمناقشة المحور السياسي، ومطالب وتطلعات وتوقعات الشباب في الإصلاح السياسي، إضافة إلى تقييمهم لما تم إنجازه في هذا الجانب، وشكل النظام التشريعي والانتخابي الذي يتطلعون إليه، والتعديلات الدستورية الواجب تضمينها لتطوير وتعزيز العمل السياسي والديمقراطي في اليمن.

واستمعت اللجنة الوزارية في هذا الصدد، إلى عدد من المقترحات والمداخلات من قبل الشباب، التي أكدت في مجملها ضرورة الارتقاء بالأداء السياسي وتسريع عملية الإصلاحات، وتغليب مصلحة اليمن على غيرها من الحسابات والمصالح... مؤكدين أهمية إعلاء قيم العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية وحق المساءلة، واحترام القوانين وصون الثوابت وحماية استقرار وأمن ووحدة الوطن والذود عن مصالحه بكل إخلاص وتفان.

وشدد ممثلو الشباب على ضرورة اجتثاث ثقافة الواسطة والمحسوبية، وسياسات الاسترضاء، إضافة إلى التطبيق العملي لقانون التدوير الوظيفي في المناصب القيادية، وتوفير العوامل التي تضمن الانتقال السلمي والسلس للسلطة.. معبرين عن رفضهم لاستغلال مطالبهم المشروعة والدستورية من قبل بعض القوى السياسية للمزايدة على الوطن، وتغليب مصالحها الخاصة والضيقة.. لافتين إلى أهمية الحوار من اجل الوطن وكل ما يصون أمنه واستقراره ووحدته .

وجددوا التأكيد على إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.. وانتقد بعضهم واقع الأحزاب السياسية وقياداتها التاريخية والتي لا تتيح فرصة لمشاركة الشباب.. مشيرين إلى أهمية نبذ جميع الأطراف للخطاب التحريضي والتشنجي الذي يكرس ثقافة الفرقة والكراهية بين أبناء الوطن اليمني الواحد.

ولفت الشباب إلى أهمية وضع شروط ومعايير لمن يرغب في الترشح لعضوية مجلس النواب، تتناسب مع طبيعة الأعمال الرقابية والتشريعية التي يضطلع بها أعضاء البرلمان، بحيث يكونون ممثلين حقيقيين للشعب ويعبرون عن تطلعاته.. مستهجنين تضخيم بعض وسائل الإعلام لما يحدث في اليمن، وهو ما ينم عن وجود نية للنيل من مكتسبات الوطن وأمنه واستقراره.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء بكلمة عبر في مستهلها عن تطلعه لان يكون الحوار أكثر منهجية والحرص على تقسيمه لمحاور سياسية واقتصادية واجتماعية، ووفقا لما تم تحديده في اللقاء الحواري السابق السبت الماضي بما من شأنه التوصل إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ.. مذكرا بالقضايا والمطالب الحقوقية التي تم مناقشتها في اللقاء السابق بممثلي الشباب وأبرزها البطالة وحل مشكلة المتعاقدين ومحاربة الفساد في كافة أجهزة الدولة.

وأكد الدكتور مجور ان كل ما تم التوصل إليه في ذلك اللقاء سيتم ترجمته على الواقع بقرارات سيتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه القادم ومن بينها تثبيت المتعاقدين وإشراك الشباب في مختلف اللجان الخاصة بالتوظيف حتى على مستوى الوزارات والمحافظات.

كما أكد الحرص على إشراك الشباب في مراقبة المناقصات والمزايدات وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على التقارير المقدمة من اللجنة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، بما يخدم الشفافية ويعزز المصداقية.

وكذا قانون المناقصات والمزايدات واللجنة العليا للمناقصات.. معتبرا قانون المناقصات والمزايدات من أفضل القوانين بشهادة كل المنظمات الدولية وقد حد من الفساد في هذا الجانب، وساهم في إصلاح نظام المناقصات والمزايدات بشكل ايجابي ومتنام وملحوظ.

وفي ما يتعلق بالمحور السياسي موضوع النقاش، أكد الدكتور مجور أن الإصلاح السياسي مهم جدا ويتم التعامل معه بمسئولية كبيرة .. معتبرا إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م اكبر عملية إصلاح سياسي في تاريخ اليمن في ظل عالم يتفتت ويتجزأ.

وقال « ارتبط تحقيق الوحدة اليمنية بالتعددية السياسية ووجدت الأحزاب والتنظيمات السياسية، لتمارس عملها بحرية، ونستطيع القول أن اليمن البلد العربي الوحيد الذي توجد فيه كافة الاتجاهات السياسية بشكل واضح».

وتطرق رئيس الوزراء إلى الجهود التي تبذلها الحكومة إلى محاربة الفساد من خلال الإصلاحات التي تمت والقوانين التي صدرت، ومنها قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ولفت رئيس الوزراء إلى ترسخ تجربة التعددية السياسية في اليمن والنجاحات الكبيرة التي حققتها مع وجود إخفاقات في بعض الجوانب.. مشيرا إلى أن ابرز النجاحات الديمقراطية التي تحققت تتمثل في تجربة التراكم الانتخابي في المجال البرلماني والمحلي والرئاسي وترسخ الوعي بأهمية التنافس.

وأكد الدكتور مجور أن آلية العمل الانتخابي في اليمن لا تقبل التشكيك في ظل وجود رقابة محلية ودولية واسعة .. لافتا إلى أن عملية الفرز في الانتخابات تتم على مستوى كل مركز انتخابي وبإشراف ممثلين عن كافة المرشحين، الذين يتولون التوقيع على النتائج، فيما تتركز مهمة اللجنة العليا للانتخابات على تجميع هذه النتائج وإعلانها.

وأشار إلى تجربة المجالس المحلية الكبيرة، وحرص الدولة على تعزيز الحكم المحلي واسع الصلاحيات.. مبينا أن الحكومة تسعى لتطوير النظام السياسي والانتخابي والاستفادة من مثل هذه الحوارات في ذلك.

ونوه رئيس الوزراء بالتطور الملحوظ في مستوى النقاش الراقي مع الشباب.. مشيرا إلى انه كلما كانت المسائل واضحة ومحددة سيكون هناك تفاعل كبير معها.

يشار إلى انه يتم نشر مجريات ووقائع هذه الحوارات عبر شبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) على نافذة «حوار من أجل اليمن».

شارك في اللقاء نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي، ووزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة، ورئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم وسكرتير رئيس الجمهورية للشئون الإعلامية احمد الصوفي وعدد من المسؤولين.

ممثلو الشباب يشددون على :

ضرورة اجتثاث ثقافة الواسطة والمحسوبية وسياسة الاسترضاء

التطبيق العملي لقانون التدوير الوظيفي في المناصب القيادية